

ترت اذا طلقتها قبل الدخول فقال مالك ترت  
امرأة الفار بعد العدة قبل ان تزوج بزواج  
اخر وقال الشافعي لا ترت في البائن وان ابانها  
بامرها او اختلفت منه واختارت نفسها بشفو  
ترمات وهي في العدة لم ترت وفي قولها -  
طلقني رجعية فطلقتها ثلاثا ورت انما قيد  
بالرجعية لانها لو قالت طلقني بائنه وابانها  
لا ترت كما تقدم انفا وان ابانها في مرضه بامر  
او تصادق عليها اي على الابانه في الصحة وعلى  
مضى العدة اي بان طلقها بائنا في مرضه -  
بامرها وان قال لها في مرضه ان الطلاق  
البائن كان في صحتي ومضت عدتك فصدقته  
فاقر لها بدين او وصى لها بوصية في الصورتين  
فلهما

فلهما الاقل منه ومن ارتها عند ابى حنيفة وعندهما  
يجوز اقراره ووصيته في الثانية كما انكح العدة  
في الاولى وعذر زفر لها جميع ما قرى او وصى في الصور  
الاوتى ومن بارز رجلا او قدم ليقبل بقودى فصاهر  
او رجعت في الزنا فابانها عقب هذه الاشياء ورت  
ان مات في ذلك الوجه او قتل وهي في العدة وعن  
ابى حنيفة في السواد رفين خرج للبراز الى المبارزة  
لا يكون فارا فلا ترت ولو كان محصورا اي ممنوعا  
في حصن فطلق امراته بائنا او كان مواريا للعدو  
في صف القتال فطلق امراته بائنا لا ترت ولو علو  
طلاقها بفعل شخص اجنبى او بجحى الوقت بان قال  
ان دخل فلان الدار او اذ اجار اسر المشرك فانت  
طالق والحال ان التعليق والشرط في مرضه او علو